وثيقة عامة رقم الوثيقة: AFR 62/009/2003

بيان صحفي رقم: 061

20 مارس/ آذار 2003.

جمهورية الكونغو الديمقراطية: مأساة حقوق الإنسان في إقليم إيتوري في طي الإهمال

قالت منظمة العفو الدولية اليوم، في تقرير جديد لها حول تدهور الأوضاع في إقليم إيتوري الواقع في شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، إنه يتعين على السلطات الأوغندية تقديم الجناة الذين يُشتبه في أنهم ارتكبوا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في إيتوري إلى المحاكم الأوغندية.

وقالت المنظمة إنه "ينبغي عدم توفير مكان لاختباء أولئك الذين يُزعم أنهم ارتكبوا انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، سواء في إيتوري أو في أي مكان آخر في جمهورية الكونغو الديمقراطية".

وأضافت المنظمة تقول إن "الجناة المشتبه فيهم، بغض النظر عن جنسيتهم، ممن يُعثر عليهم في الأراضي الأوغندية أو في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية الواقعة تحت السيطرة الأوغندية، يجب أن يخضعوا للتحقيق وأن يُقدموا إلى العدالة".

ويتضمن تقرير منظمة العفو الدولية المعنون بـ: "*جمهورية الكونغو الديمقراطية: على حافة الهاوية: تفاقم أزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية في إيتوري*" توثيقاً لبعض أحدث انتهاكات حقوق الإنسان في إيتوري، حيث قُتل أكثر من 50,000 شخص، وهُجِّر ما يربو على 500,000 شخص منذ العام 1999 نتيجةً للقتال الناشب في المنطقة. وقد نجم قدر كبير من أعمال العنف عن النزاع المسلح بين الجماعتين العرقيتين "الهيما"، و"الليندو". وما انفك زعماء الجماعات السياسية المسلحة، الذين يتقاتلون من أجل السيطرة السياسية والاقتصادية على المنطقة، يتلاعبون بهذا النزاع ويعملون على تفاقمه.

وقد ارتكبت الجماعات السياسية المسلحة والمليشيات القائمة على أسس عرقية عمليات قتل خارج نطاق القانون، وأعمال تعذيب، بما فيه الاغتصاب، وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في إيتوري، وكثيراً ما ارتُكبت تلك الانتهاكات على نطاق هائل. وكانت أغلبية الضحايا من المدنيين الذين استُهدفوا لا لشيء إلا بسبب هويتهم العرقية. وقد تسارعت وتيرة هذه الانتهاكات في الأشهر الأخيرة.

إن منظمة العفو الدولية "تدعو هذه الجماعات والمليشيات إلى التوقف الفوري عن ارتكاب عمليات القتل خارج نطاق القانون وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان بحق المدنيين والمقاتلين الذين توقفوا عن المشاركة في الأعمال الحربية".

ضرورة القيام بتحرك دولي قوي لحماية المدنيين

مع تفاقم الأزمة في إيتوري، تكرر منظمة العفو الدولية دعوتها مجلس الأمن إلى تعزيز وجود بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في المنطقة بصورة ملحة، وتنفيذ صلاحياتها المتمثلة في "حماية المدنيين الذين يتعرضون

لخطر العنف الجسدي الوشيك"، والمساعدة على خلق ظروف مواتية لتسليم السكان المدنيين في إيتوري، بصورة آمنة، المساعدات الإنسانية التي هم بحاجة ماسة إليها.

كما تدعو المنظمة "قوات الدفاع الشعبي الأوغندية" الموجودة في إيتوري إلى الوفاء بالتزامات الحكومة الأوغندية، بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بحماية أرواح المدنيين في المنطقة. بيد أن قوات الدفاع الشعبي الأوغندية نفسها ارتكبت انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان في الإقليم، ومنها عمليات القتل غير القانوني للمدنيين العزَّل. وورد أن أفراد هذه القوات باعوا أسلحة إلى الجماعات العرقية المتحاربة، ودرَّبوا الميليشيات، وبضمنها الجنود الأطفال. كما أن تحول الدعم السياسي الأوغندي المتكرر من جماعة إلى أخرى من الجماعات السياسية المسلحة المتنافسة في إيتوري، قد أدى إلى تعميق هذه الأزمة التي طال أمدها.

وقد زعمت أوغندا أنها "عملت من أجل السلم والمصالحة في المنطقة، وأن قوات الدفاع الشعبي الأوغندية تدخلت من وقت لآخر لوقف القتال بين القوات المتحاربة". إلا أن سلوك قوات الدفاع الشعبي الأوغندية والحكومة الأوغندية بوجه عام إزاء إقليم إيتوري شكل عاملاً رئيسياً من عوامل الفوضى والعنف التي اجتاحت الإقليم، وزرع بذور المزيد من الشقاق في صفوف الجماعات العرقية، وأسهم في تفشي حالة انعدام الأمن.

العدالة عنصر أساسي لحل الأزمة

لم يتم تقديم الجناة المزعومين الذين ارتكبوا انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان في إيتوري إلى العدالة، مع أنه تم تحديد هوية عدد منهم علناً في بعض الحالات. وقالت منظمة العفو الدولية "إن الذين ارتكبوا هذه الجرائم أو أمروا بارتكابها قد استمدوا السلطة والثروة والتشجيع من الحصانة التي تمتعوا بها، الأمر الذي عزز حلقة انعدام القانون وتفشي العنف في المنطقة".

وتحث منظمة العفو الدولية الحكومة الأوغندية والمجتمع الدولي على وضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب، عن طريق التحقيق في الانتهاكات التي ارتُكبت في إيتوري وتقديم الجناة المزعومين إلى العدالة، سواء كان هؤلاء من الجماعات السياسية المسلحة أو من قوات الدفاع الشعبي الأوغندية. إن الحكومة الأوغندية ملزمة، بمقتضى المادة 146 من اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 "بالبحث عن الأشخاص الذين يُزعم أنهم ارتكبوا انتهاكات خطيرة [لأحكام الاتفاقية] أو أمروا بارتكابها، و"تقديم مثل هؤلاء الأشخاص إلى محاكمها، بغض النظر عن جنسيتهم". ومن بين هذه الانتهاكات الخطيرة: عمليات القتل المتعمد والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية.

كما تحث منظمة العفو الدولية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على إنشاء لجنة تحقيق دولية تتولى التحقيق في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما فيها إقليم إيتوري. وينبغي أن تقدم اللجنة توصيات بشأن إحالة مرتكبي الانتهاكات إلى العدالة، بما في ذلك تقديمهم إلى المحاكم الوطنية.

قائمة مطولة بالانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان

في الآونة الأخيرة، زُعم أن خمس جماعات سياسية مسلحة وميليشيات متحالفة معها، تتنافس على السيطرة على منطقة إيتوري، ارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وهذه الجماعات هي:

- *"التجمع الكونغولي للديمقراطية – حركة التحرير"*، وهي جماعة غالباً ما تكون متحالفة مع ميليشيات الليندو العرقية. وقد ورد أن مئات المدنيين من أفراد الجماعتين العرقيتين "الهيما" و"البيرا" قُتلوا بصورة غير قانونية أثناء هجوم شنه التجمع الكونغولي للديمقراطية – حركة التحرير وميليشيا الليندو على مدينة نيانكوندي في سبتمبر/ أيلول 2002.
- *"حركة تحرير الكونغو"*.
- *التجمع الكونغولي للديمقراطية – الوطني"*.

وفي الفترة بين أكتوبر/ تشرين الأول وديسمبر/ كانون الأول، ورد أن القوات التابعة لحركة تحرير الكونغو، والتجمع الكنغولي للديمقراطية – الوطني، قد قتلت بصورة غير قانونية أكثر من 100 مدني، وارتكبت انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان، ومنها الاغتصاب، في مدينة ممباسا وما حولها.

- وورد أن جنود "اتحاد الوطنيين الكونغوليين" وميليشيا "الهيما" المتحالفة معه، كانت مسؤولة عن اقتراف سيل من عمليات القتل غير القانوني وأعمال التعذيب وإساءة المعاملة ضد الأشخاص الذين لا ينتمون إلى الهيما، أو بعض الأشخاص البارزين من الهيما، ممن كان يُشتبه في انتمائهم إلى المعارضة إبان حكم اتحاد الوطنيين الكونغوليين في مدينة بونيا وغيرها من المدن في الفترة بين أغسطس/ آب 2002 ومارس/ آذار 2003.
- *جبهة FIPI*، وهي جماعة متفرعة من اتحاد الوطنيين الكونغوليين وآخر جماعة سياسية مسلحة ظهرت في فبراير/ شباط 2003 بدعم من أوغندا.

كما أن قوات الدفاع الشعبي الأوغندية ارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في إيتوري. فعلى سبيل المثال، ورد أن وحدة تابعة لهذه القوات قامت بقتل قرابة 80 شخصاً، معظمهم من المدنيين من أفراد الليندو في منطقة غيتي في فبراير/ شباط 2002. وبالإضافة إلى ذلك، لم تقم قوات الدفاع الشعبي الأوغندية بحماية المدنيين من التعرض للقتل وغيره من الانتهاكات على أيدي الجماعات السياسية المسلحة أو الميليشيات، وذلك بالامتناع عن التدخل أو بالتدخل بعد فوات الأوان على الرغم من تمتعها بسلطة سياسية واضحة في المناطق التي وقعت فيها الانتهاكات.

خلفية

منذ اندلاع النزاع الراهن في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أغسطس/ آب 1998، خضع إقليم إيتوري لسيطرة قوات الدفاع الشعبي الأنغولية مباشرة أو بالوكالة. وتعتبر الجماعات السياسية المسلحة الخمس العاملة في منطقة إيتوري، جميعاً، صنيعة للحكومة الأوغندية بشكل أو بآخر. بيد أن الدعم الأوغندي للجماعات شهد تحولاً مستمراً من جماعة إلى أخرى، مما أدى إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار في المنطقة.

ومرة تلو أخرى، سقطت العاصمة الإقليمية بونيا وغيرها من المدن في أيدي الجماعات السياسية المسلحة المختلفة. وكان آخرها ما حدث في 6 مارس/ آذار 2003، عندما قامت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية بطرد اتحاد الوطنيين الكونغوليين من بونيا، التي كان قد استولى عليها بمساعدة قوات الدفاع الشعبي نفسها. وقد أسفرت المعارك الأخيرة من أجل الاستيلاء على بونيا، عن وقوع خسائر في أرواح المدنيين وأضرار بالغة في الممتلكات، بما فيها مكاتب العديد من المنظمات الإنسانية، التي تعرضت للنهب على أيدي المقاتلين بحسب ما زُعم.

وثيقة عامة

****

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهـــاتف رقم: 5566 7413 20 40+

أو على العنوان البريدي: Amnesty International, 1 Easton St, London, WC1X 0DW

أو على الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.amnesty-arabic.org

وللاطلاع على آخر أخبار حقوق الإنسان، أنظر الموقع: http://news.amnesty.org.